

خلال ورشة عمل نظمتها «الهيئة» عن «أنشطة الأوراق المالية»

الجزاف: الصالح العام هو المعيار الأساسي لتعديلات «هيئة الأسواق»



• جانب من الحضور

الأولى على أكثر من 600 جهة مرخص لها، وعمراً الآن 3 سنوات ونصف السنة، فالتعلم من تجارب الدول الأخرى أمر مهم جداً كي لا نبداً من الصفر، خاصة في ما يتعلق بالقضايا والرقابة الفعالة والمخالفات وكذلك التحقيق فيها وقضايا الإحالات، وتعتبر هيئة الرقابة الأميركية متميزة جداً في هذا المجال، وجميعنا نسمع عن قوتها على الأوراق المالية في أميركا، وبالتالي يمتلكون العديد من التجارب الواسعة وهذا ما يجب أن نستفيد منه من خلال التعاون الدولي بين الهيئتين. وأوضح أنه تمت تلبية الدعوة للمشاركة من قبل مجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي وأكثر من 14 مشاركاً منها، كما أن هيئة الرقابة الأميركية لديها برامج تعاون أيضاً مع بعض الهيئات الخليجية، مثل البحرين والسعودية وبالتالي سنقوم بتبادل الدعوات في مثل هذه الأمور.

هذه الأدوات ومن ثم الموافقة عليها والرقابة والإشراف عليها. وفي ما يتعلق بالغرصات المفروضة، قال: قيمة الغرامة لا نحددها نحن بل جاء في القانون نفسه وهو الذي حددها ووضع الحدود الدنيا والقصى، كما أن القاضي هو الذي يحكم وفق قناعته وبما يتوافق مع القانون. وأضاف: منذ أكثر من عامين بدأنا بتقييم ودراسة السوق الكويتي والجهاز الرقابي المرتبط فيه ونتابع التصنيفات المرتبطة فيه، وعملاً لقاءات مع الجهات هذه، وهناك تطورات إيجابية الآن، وتوقع أنه إذا كان هناك تركيز خلال العام ونصف العام القادم فإن سوق الكويت للأوراق المالية سيتم تصنيفه كسوق ناشئ.

600 جهة

وقال الجزاف: نحن الجهة الرقابية

الشركات المنفذة لها، مؤكداً أن العملية ليست سهلة فهناك أكثر من 250 شركة تشملها هذه القواعد، والآن يصعد جمع التقارير الواردة له من هذه الجهات لمعرفة توجهها والصعوبات الموجودة أمامهم وبالتالي تحديد التوجه القادم له «الهيئة»، مؤكداً التعاون الكبير من قبل الشركات المعنية بالأمر وهو ما رفع نسبة المشاركة بالأمر إلى حوالي 90 بالمئة منها. وفي ما يتعلق بتأجيل إلزام الشركات بقواعد الحوكمة، وذلك بعد طلب جهات بتأجيل هذا الأمر، أفاد أنه «لكل حادث حديث» في ما يتعلق، مشيراً إلى أنه متى ما اكتملت لمجلس المفوضين قناعة بالتعديل فإنه يتم وفقاً للصالح العام، موضحاً أن طرح المنتجات الاستثمارية الجديدة تأتي عن طريق مبادرة السوق نفسه، وهو الآن يصعد دراسة بعض الأدوات المالية الجديدة، لافتاً إلى أن عمل «الهيئة» يركز على النظر في

مؤكد أن القانون أوجب تطوير السوق، وهي تحتاج لتطوير كافة العناصر الأساسية المشكلة للسوق بما فيها شركات الاستثمار والوساطة والإدارة، مشيراً إلى أنها ترصد أي ملاحظات أو ملاحظات في التطبيق، وسبق أن تم تعديل موضوع مكاتب مدققي الحسابات ونسبة العمالة الوطنية إلى خمس سنوات، مؤكداً استماع «الهيئة» الدائم لجميع الملاحظات وتقوم بتكوين وجهات نظرها وفقاً لهذه الملاحظات، وبالتالي يتم التحرك وفقاً للصالح العام.

250 شركة

وفي ما يتعلق بقواعد الحوكمة، أشار الجزاف إلى أنها صدرت في يونيو من العام الماضي ويفترض أن تكون إلزامية في نهاية العام الحالي، موضحاً أن هناك تقريراً ثالثاً له «الهيئة» وهو تقرير دوري بشكل ربع سنوي يرصد من خلاله عدد



• د. مبهدي الجزاف

«الهيئة» تدرس

استحداث أدوات مالية جديدة

استقالة الهارون

من مفوضية المجلس لأسباب خاصة

حاتم نصر الدين

طالب نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د. مبهدي الجزاف بعدم التعجل في الحكم على قانون هيئة الأسواق، مؤكداً أن القانون جديد ويحتاج إلى وقت لتطبيقه، وكلما زاد الوقت تعرفنا على موقفات أكثر، وبالتالي بدلاً من أن يكون تعديل هنا وتعديل هناك، وتكون هناك حزمة من التعديلات مرة واحدة.

وقال الجزاف في تصريحات للصحافيين على هامش انعقاد ورشة العمل المقامة تحت عنوان «أنشطة الأوراق المالية» بالتعاون مع مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأميركية، إن القانون لم يطبق بشكل واسع حتى الآن، فلم تتم عمليات اندماج وفق مواده، وإن الوقت المناسب لإجراء تعديلات على قانون «أسواق المال» هو في نهاية مدة مجلس المفوضين الحالي، موضحاً أن المدة تبلغ 5 سنوات وبالتالي تكون قد مررت بفترة زمنية مناسبة لإجراء التعديلات على القانون بشكل مناسب. وأوضح الجزاف أن هناك مقترحات قدمت بالفعل كما هو معلوم من قبل أعضاء مجلس الأمانة لتعديل القانون، لكن المعيار الأساسي في هذه العملية هو الصالح العام، موضحاً أنه إذا كان التعديل يصب من الصالح العام فإن «هيئة السوق» ومجلس مفوضيها، وكذلك الحكومة يفترض أن تكون معها، فالهدف الاستراتيجي واحد لكن الاختلاف في بعض التفاصيل.

وأكد الجزاف أن القانون شأنه شأن أي قانون آخر، لا يمكن اعتباره مثاليًا في كافة أوجهه لأنه كان اجتهاداً من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية وتم إقراره في 2010.

استقالة مفوض

وأكد الجزاف أن عضو مجلس المفوضين باسل الهارون قد تقدم باستقالته بالفعل وذلك لأسباب خاصة، لكن لم يبت فيها حتى الآن، موضحاً أن المدير التنفيذي يستطيع وبصفته أن يترأس القطاعات الشاغرة. وقال الجزاف إن «هيئة السوق» على تواصل مستمر مع كافة الجهات المرخص لهم والخاضعة تحت رقابتها وإشرافها.

شركة البورصة ترى النور

أعلنت هيئة أسواق المال أمس، أنه تم توقيع عقد تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ونظامها الأساسي، وذلك بمقر هيئة أسواق المال في الكويت، حيث قام بالتوقيع على العقد والنظام الأساسي رئيس الهيئة صالح الفلاح، وبحضور نائب الرئيس والسادة أعضاء مجلس المفوضين ولجنة المؤسسين، وذلك بصفتها الهيئة المكلفة بتأسيس الشركة طبقاً للمادة «33» من القانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وأوضحت الهيئة عبر بيان صدر وقد تحدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ مقداره 60 مليون دينار وتحديث القيمة الاسمية للسهم بمبلغ 100 فلس موزعة على 600 مليون سهم، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل استحقاقاً مهماً للهيئة وتاريخياً للسوق المالي الكويتي، واستيفاء قانونياً نحو تطبيق قانون الهيئة، وإن وراء هذا الاستحقاق



• الفلاح خلال توقيع العقد

مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة ومسؤولي وزارة التجارة والصناعة الذين تعاونوا بشكل مميز وصولاً لهذا الاستحقاق.

لجنة المؤسسين، وأضاف البيان أن هيئة أسواق المال تقدمت بالشكر لكل من شارك في هذه الجهود من داخل الهيئة وخارجها، لا سيما نائب رئيس

جهود كبيرة استمرت لأكثر من سنتين شارك فيها العاملون في الهيئة ولجنة تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ومستشاريها، كما شاركت فيها

شراء انتقائي على «القيادية» و«الصغيرة»



أغلقت جلسة سوق الكويت للأوراق المالية في المنطقة الخضراء وسط ارتدادة فنية لافتة شملت العديد من الأسهم الصغيرة متدنية القيمة والانتقاء على بعض الأسهم الكبيرة نتيجة لموجات شراء على أسهم تلك الشركات وخاصة التي لم تشهد ارتفاعات منذ فترة ليست بالقصيرة.

وعلى الرغم من التداول الانتقائي في مسار جلسة الأسهم فإن العمليات المضاربة كانت تتم على فترات متفاوتة وبأسلوب ممنهج من جانب بعض المجموعات الكبيرة التي رأت في أداء السوق فرصة للضغط بهدف التجميع وهو ما تظاهرة المؤشرات الرئيسية للقطاعات وخاصة المهمة منها والمؤثرة على أداء السوق. ووجدت بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية في المستويات السعوية للأسهم التي تم التداول عليها مخنئاً جديداً صنعتها الضغوط التي يمارسها بعض المجموعات الاستثمارية على مدار تداولات شهر أبريل في ظل غياب صناعات السوق الحقيقيين الذين توجه بعضهم للاستثمار في قطاعات ذات عوائد مجزية أكثر من الأوراق المالية.

ومن المتوقع أن تشهد الجلسات الثلاث المقبلة مزيداً من التجميع في ظل تباين واضح على الأسهم المدرجة وإن كانت الكفة ستميل أكثر إلى أسهم الشركات التي ستعلن عن بياناتها المالية عن الربع الأول من العام 2014 علاوة على التركيز صوب أسهم شركات المجموعات التي أثير حولها الجدل خلال جلستي أمس وأمس الأول، التي تشهد إقبالاً من جانب المستثمرين وخاصة الصغار منهم. يذكر أن المؤشر السعري قد أغلق مرتفعاً 48.1 نقطة ليصل إلى مستوى 7483.98 نقطة، وبلغت القيمة النقدية نحو 29.1 مليون دينار تمت من خلال 6962 صفقة نقدية وكميات أسهم بلغت 349.8 مليون سهم.

خلال الربع الأول بمعدل نمو 5.5 %

«المدينة للتمويل»: 10.3 % عوائد صندوق الهند

اليوسف:

مواصلة تحقيق العوائد الشهرية المترنة

المتابعة الدورية

لتطورات

الأسواق المالية

وراء نجاح

الصندوق

أعلنت شركة المدينة للتمويل والاستثمار تحقيق صندوق الهند التابع لإدارة الصناديق الاستثمارية عوائد بلغت 10.3 بالمئة في الربع الأول من 2014، إذ ارتفعت قيمة وحدة الصندوق في شهر مارس الماضي إلى حوالي دينار واحد مقابل 0.9 دينار في شهر فبراير الماضي بنسبة ارتفاع بلغت 5.5 بالمئة.

وقال مدير إدارة الصناديق الاستثمارية في شركة المدينة للتمويل والاستثمار طلال اليوسف في تصريح صحفي إن ربح الوحدة في الصندوق بلغ 94 فلساً في نتائج الربع الأول المعلنة لعام 2014، مقارنة بعشرة فلس للفترة نفسها لعام 2013، وأضاف أن مواصلة تحقيق العوائد الشهرية المترنة للصندوق تعد جزءاً من الخطة التي وضعتها الإدارة الإداري للارتقاء بأداء الصندوق، وتحقيق أعلى عائد لحملة الوحدات. وذكر أن الاستراتيجية التي اتبعها الجهاز الإداري لصندوق الهند الاستثماري ساهمت بشكل إيجابي في تحقيق عوائد مالية جيدة أخيراً، إذ حافظ منذ تأسيسه على تركيزه على بعض القطاعات ذات الخطورة الأقل والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية بفضل الخبرة الواسعة التي يتمتع بها مدير الاستثمار بالشركة.

وبين أن الخبرة الطويلة في سوق الهند، التي تمتد إلى عشر سنوات ساهمت في تحقيق العوائد، مشيراً إلى استثمار الصندوق في قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والمواد الاستهلاكية «التي تمثل نسبة كبيرة من ناتج الهند القومي». وأوضح اليوسف أن صندوق الهند يعد من الصناديق الاستثمارية المميزة محلياً وعالمياً بفضل الأداء الجيد، مقارنة مع أداء السوق، حيث أقل مؤشر (سينكس) في شهر مارس الماضي على ارتفاع بلغت نسبته 5.8 بالمئة، كما ارتفع مؤشر (نيفتيك) بمقدار 6.8 بالمئة. وذكر أن أسباب نجاح الصندوق المتابعة الدورية لتطورات الأسواق المالية العالمية بما يضمن تحقيق عوائد أعلى وحماية موجودات الصندوق وضمان إدارته بجودة عالية والحفاظ على استقرار أدائه مستقبلاً.

«المعدات» تفوز بمنافسة

بالمناقصة التابعة لشركة نفط الكويت والخاصة بتعديلات في نظام إدارة المبني في مجمع المكاتب الجديدة بالأحمدي بمبلغ 79.750 ألف دينار وذلك دون ترسية.

أعلنت شركة المعدات القابضة (المعدات) عن فوز شركة الخدمة العالمية للتجارة العامة والمقاولات، وهي إحدى شركات المعدات القابضة والمملوكة لها بنسبة 99 بالمئة

إلغاء بيع أسهم محافظة «ميادين»

والقاضي ببطان بيع الأسهم بالمحافظة الاستثمارية التابعة للشركة، واعتبار البيع كأن لم يكن وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة.

أفادت الشركة الوطنية للميادين (ميادين) بأن المحكمة أصدرت أمس حكماً في الاستئناف المقدم من الشركة بإلغاء الحكم المستأنف

أخبار السوق